

اختبار الدور المُعدّل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة (دليل تطبيقي من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية)

**Examination of Moderating Role of Family Ownership on the Relationship between the Audit Committee Characteristics and Firm Value (An Applied Evidence from Listed Companies in Saudi Stock Exchange)**

إعداد: الباحث/ محمد بن إبراهيم الداود

ماجستير العلوم في المحاسبة، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، المملكة العربية السعودية

Email: [412411918@students.arabeast.edu.sa](mailto:412411918@students.arabeast.edu.sa)

الدكتور/ محمد خميس زيتون

أستاذ المحاسبة المشارك، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، المملكة العربية السعودية

### مستخلص الدراسة

يستهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة (عدد الأعضاء، الخبرة المالية، عدد الاجتماعات) وقيمة الشركة، وكذلك الأثر المُعدّل للملكية العائلية على هذه العلاقة باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2017م إلى 2021م. وقد خلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؛ فكلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة زاد تنوع المهارات والمعرفة، وبالتالي زادت جودة عملية المراجعة؛ مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة وقيمتها السوقية. كما خلص البحث إلى وجود علاقة إيجابية وليست معنوية بين كلٍّ من: الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ويرجع ذلك إلى التزام الشركات بالمادة (54) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية، التي تضمنت أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية. وبينت نتائج البحث أيضاً اختلاف تأثير عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية، بينما لا يختلف تأثير كلٍّ من الخبرة المالية للجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على قيمة الشركات العائلية وغير العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية. وأوصى البحث بضرورة دعم استقلالية لجنة المراجعة لتقوم بدورها المنوط بها على أكمل وجه، وبما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** لجنة المراجعة، الملكية العائلية، حوكمة الشركات، قيمة الشركة.

## Examination of Moderating Role of Family Ownership on the Relationship between the Audit Committee Characteristics and Firm Value (An Applied Evidence from Listed Companies in Saudi Stock Exchange)

**By: Mohammed Ibrahim Aldawood**

Master of Science in Accounting, Arab East College for Graduate Studies, Saudi Arabia

**Supervised by: Mohamed Kames Zaytoun**

Associate Professor of Accounting, Arab East College for Graduate Studies, Saudi Arabia

### Abstract

This research aims to study and test the relationship between the audit committees' characteristics (members' number, financial expertise, meetings number) and the firm value, as well as the moderated impact of family ownership on this relationship, using a sample of non - financial companies listed in Saudi stock exchange for the period from 2017 to 2021. The research concluded that there is a positive and significant impact for the audit committee members number on the value of companies listed in Saudi stock exchange; The higher the of the audit committee members number, the greater the diversity of skills and knowledge, and thus the greater the quality of the audit process, which reflects positively on the company's market performance. The research also concluded that there is a positive and not significant relationship between each of the members financial experience of the audit committee and the meetings number and the value of companies listed in Saudi stock exchange; this is due to the commitment of companies to Article No. (54) of the Corporate Governance Regulation issued by the Saudi Capital Market Authority, which includes that one of the audit committee members is a specialist in financial and accounting affairs. The results of the research also showed the difference in impact of the audit committee members number in the family companies on the non -family companies listed in Saudi stock exchange. while the impact of each of the financial expertise of the audit committee and the number of its meetings don't differ. The research recommended the need to strengthen the independence of the audit committee to carry out the role assigned to it and to the fullest extent and in accordance with the corporate governance regulations issued by the Saudi Capital Market Authority.

**Keywords:** Audit Committee; Family Ownership; Corporate Governance and Firm value.

## 1. مقدمة البحث:

أدت ظاهرة انهيار الشركات الكبرى في نهاية القرن الماضي على مستوى العالم إلى الاهتمام بدراسة أسباب ذلك الانهيار، والذي أرجعته العديد من الدراسات (عباد 2004، خليل 2006، رضوان 2012) إلى قيام إدارة تلك الشركات ببعض التصرفات الانتهازية سعياً لتعظيم مصلحتهم الذاتية على حساب قيمة الشركة في الأجل الطويل، ومن أهمها: ممارسات إدارة الربح، والفساد المالي والإداري والمحاسبي، وضعف الدور الرقابي على الشركات. ولقد انعكس ذلك على تكوين لجان المراجعة نتيجة لعدد من التطورات بشأن العلاقة بين المراجعين الخارجيين وأعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، والتي أدت إلى تجاوز المراجعين عن التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والتي لم يتح لها أن تصل إلى مجالس الإدارة؛ مما أدى إلى عدد من المشاكل وفقدان الثقة (عبد الحلیم 2013).

ومن أهم أهداف لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات دعم فاعلية آليات الحوكمة، حيث تطالب التنظيمات المهنية والتنشريات والقوانين المنظمة لعمليات القيد في عديد من أسواق رأس المال بضرورة تشكيل لجنة المراجعة للحد من السلوك الانتهازي للمديرين، ومراقبة الإدارة التنفيذية العليا من خلال دعم الاستقلال والمهنية لكل من المراجعة الداخلية والخارجية، حيث تعمل اللجنة بالتكامل مع المراجعة الداخلية والخارجية على تحسين فاعلية الحوكمة لحل مشاكل تعارض المصالح (رضوان 2012).

هذا من جانب، ومن جانب آخر تمثل الشركات العائلية أبرز أشكال تركيز الملكية، فهي تتيح للعائلات السيطرة على الشركة، وهذا قد يؤدي إلى الرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة؛ مما قد يساهم في تحسين الأداء. وفي المقابل، قد يقوم الملاك ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة، وتتمر الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية (2016 Habbash).

ونظراً لأن الارتفاع أو الانخفاض في قيمة الشركة ينعكس بشكل مباشر على القيمة من منظور المساهمين والسوق، لذلك يمكن أن تؤثر قيمة الشركة على قرارات أطراف داخل الشركة أو خارجها. وتتفق العديد من الدراسات (عبد الفتاح 2013، الحناوي 2015، نويجي 2017) على وجود علاقة بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركة، إلا أنها لن تحدد العوامل المؤثرة على هذه العلاقة.

ونتيجة لما سبق، يحاول الباحثان من خلال هذا البحث الوقوف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركة، بالإضافة إلى تأثير الملكية العائلية على هذه العلاقة، بهدف تعزيز وتطوير المحددات الحاكمة لأدائها، بما يساهم في زيادة القدرة التنافسية في السوق المالية السعودية.

## 1.1. مشكلة البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ما معنوية واتجاه تأثير خصائص لجنة المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟
- ما أثر الملكية العائلية على قوة واتجاه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟

## 2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركة في بيئة الأعمال والمحاسبة السعودية، وكذلك أثر الملكية العائلية على هذه العلاقة باعتباره متغيراً مُعدّلاً، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2017م إلى 2021م.

## 3.1. أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية علمية من خلال سعيه إلى اختبار العلاقة بين متغيرين رئيسيين على قدر كبير من الأهمية هما: خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة. ورغم كثرة البحوث التي تناولت موضوع لجان المراجعة، فإن البحوث التي تربط ربطاً مباشراً بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة، خاصة في البيئة السعودية، لا تزال محدودة، وذلك في حدود علم الباحثان، مما يعطي لهذا البحث أهمية نظرية. كما أنه يستمد أيضاً أهميته من مساهمة البحث المحاسبي الذي يتناول تأثير هيكل الملكية، خاصة الملكية العائلية، على النتائج المحاسبية وانعكاسها على أسعار الأسهم.

ويكتسب هذا البحث أهمية عملية من خلال سعيه إلى خدمة بيئة الممارسة العملية في السوق المالية السعودية، من حيث تبيان أثر الملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة، ومن ثم فهي تفيد كافة الأطراف ذات الصلة بالشركة في محاولة لتحسين القرارات الاستثمارية المرتبطة بالإفصاح، والشفافية، وجذب المزيد من الاستثمارات للشركة، وتعزيز ثقة المستخدمين في القوائم المالية، بالإضافة إلى توضيح سبل جديدة لحماية موارد الشركة من سوء استغلال المديرين وكبار الملاك، خاصة الملكية العائلية، وبالتالي فوجود دليل على تلك العلاقة قد يزيد من ثقة المستثمرين، ويعمل على تحقيق الكفاءة في سوق الأوراق المالية.

## 4.1. حدود البحث:

يقتصر نطاق هذا البحث على اختبار تأثير عدد من خصائص لجنة المراجعة وهي: عدد الاجتماعات، وعدد الأعضاء، والخبرة المالية على قيمة الشركة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي خصائص أخرى للجنة المراجعة، مثل: المستوى التعليمي، والتنوع بين الجنسين، والاستقلالية. وكذلك يركز هذا البحث على الملكية العائلية كنمط من أنماط هيكل الملكية، وبالتالي تخرج الأنماط الأخرى لهيكل الملكية عن نطاق البحث مثل الملكية الإدارية والأجنبية والمؤسسية وغيرها. كما أن قابلية تعميم نتائج البحث مرهونة بشروط اختيار العينة.

## 5.1. خطة البحث:

للإجابة عن أسئلة ومشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده، اشتملت خطة البحث على الفصول التالية: أولاً الإطار النظري للبحث، وثانياً الدراسة التطبيقية، وأخيراً الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة مستقبلاً.

## 2. الإطار النظري للبحث

1.2. تحليل البحث المحاسبي الذي تناول العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة واستخلاص فروض البحث من الأول إلى الثالث.

تمثل لجنة المراجعة إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، والتي تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتقوم بالإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية، ومتابعة عمل مراقب الحسابات،

وتهدف إلى تعزيز مصداقية وسلامة المعلومات المالية، وزيادة ثقة أصحاب المصالح في تلك المعلومات التي تعرضها الشركات، وتعتبر من أهم آليات حوكمة الشركات لدورها الفعال في فعالية الحوكمة (Tornyeva and Wereko 2012). ويؤدي وجود ضوابط تحكم أداء الشركات إلى اطمئنان المستثمرين وغيرهم من مختلف الأطراف ذات المصلحة إلى سلامة مختلف التصرفات المالية التي تقوم بها الشركة، وذلك من خلال التأكد من التزام تلك الشركات بها، سواء من خلال القوانين المنظمة، أو من خلال القرارات التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق المال. ويؤدي التزام الشركات بتلك الضوابط إلى التأثير على أسعار أسهم الشركات بسوق الأوراق المالية من ناحية استقرارها أو ارتفاعها متى تكاملت العوامل الأخرى التي تؤدي إلى ذلك (جريخ 2012).

واختبرت دراسة (Brown and Caylor 2004) العلاقة بين حوكمة الشركات مفاصة بكل من: (لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة)، والأداء المالي للشركات الأمريكية مفاصة بكل من: (العائد على حقوق الملكية، وقيمة الشركة). وتوصلت إلى أن الشركات ذات مستوى الحوكمة الأفضل تكون أكثر ربحية، وتدفع أرباحًا أكثر لحملة الأسهم، وأن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات. وباستخدام عينة من (4298) شركة أمريكية خلال الفترة (2005-1999)، توصلت دراسة (Brick and Chidambaran 2007) إلى أن تعزيز الإجراءات الرقابية من قبل أعضاء لجنة المراجعة ولجنة المكافآت يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات (مقاس بنسبة "Tobins q"). كما توصلت أيضًا إلى أن تعيين أعضاء مستقلين فقط في لجنتي المراجعة والمكافآت بالانتخاب يؤثر إيجابيًا ومعنويًا على الأداء المالي للشركات.

واختبرت دراسة (Chan and Li 2008) العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة الشركة باستخدام بيانات 200 شركة مسجلة في السوق الأمريكية للأسهم عام 2000م، وتوصلت إلى أن مشاركة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وذوي الخبرة في لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

واختبرت دراسة الخيال (2009) تأثير نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة على الأداء المالي (مقاسًا بالقيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية، ومؤشر "Tobin's q"، ومعدل العائد على الأصول)، لعينة من (94) شركة مساهمة سعودية خلال عام 2008م، وتوصلت إلى وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات، وأن نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية ذات جودة أعلى في تفسير الأداء المالي.

واختبرت دراسة (Al-Matari et al. 2012) العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (منها: استقلال لجنة المراجعة، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعاتها) وقيمة الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية. وباستخدام بيانات 135 شركة لعام 2012م لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.

إضافة إلى ما سبق، أشارت نتائج دراسة (Gan et al. 2013) إلى أن لجنة المراجعة تلعب دورًا هامًا في تحسين حوكمة الشركات، حيث تقوم بحماية مصالح حملة الأسهم، سواء فيما يتعلق بممارسات تقرير الأعمال أو الرقابة. وقامت دراسة (Rashid et al. 2013) باختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وعوائد الأسهم خلال فترتين: الفترة الأولى في عام 2006م، أي قبل تطبيق قواعد حوكمة الشركات في ماليزيا، والتي طبقت في أكتوبر 2007م، والفترة الثانية في عام 2009م، وركزت في مقارنتها على تأثير لجان المراجعة باعتبارها من أهم آليات حوكمة الشركات،

ومن أهم أسباب تحسُّن عوائد الأسهم. وأوضحت الدراسة وجود تحسن في متوسط عوائد الأسهم في عام 2009م مقارنة بعام 2006م بمقدار 14.1%. وبالرغم من أنه ليس عائدًا كبيرًا للسهم، فإنه يَظْهَر تحسُّن بعد تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي جعلت المستثمرين أكثر اطمئنًا للاستثمار في هذه الشركات. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- (1) أن خصائص لجان المراجعة لا تؤثر على عوائد الأسهم في عام 2006م، حيث أظهر النموذج أنه لم يتأثر بدرجة كبيرة؛ حيث إن قيمة معامل التحديد R. Square كانت منخفضة حيث بلغت (17,7%).
- (2) أن خصائص لجان المراجعة دعمت وأثرت في عوائد الأسهم في عام 2009م، حيث أظهر النموذج أنه يتأثر بدرجة كبيرة، وأشارت قيمة معامل التحديد R. Square إلى ارتفاع قدره (58,8%)، وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة لها تأثير فعال على عوائد الأسهم، فضلًا عن أن لها تأثيرًا على تحسين قواعد حوكمة الشركات.
- (3) كما أظهرت النتائج أيضًا أن خصائص لجان المراجعة قد تمكنت من تقليل أخطاء المراجع الخارجي، نتيجة لعمل اجتماعات دورية معه. وقد حددت قواعد حوكمة الشركات ألا تقل تلك الاجتماعات عن ثلاث مرات سنويًا.
- (4) وأضافت النتائج أيضًا أن تكوين لجان المراجعة وكذلك استقلالية اللجنة ليس لهما تأثير على أداء الأسهم، وهذا ما يؤكد أن التكوين ليس مهمًا بالنسبة للمستثمر.
- (5) وبصفة عامة، أظهرت النتائج أن أداء عوائد الأسهم في عام 2009م كان أفضل مقارنة بعام 2006م؛ نتيجة التحسن في خصائص لجان المراجعة، وأن خصائص لجان المراجعة مكون مهم في تحسين عوائد الأسهم. وهدفت دراسة (Al-Mamun et al. (2014 إلى البحث عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأداء الشركة، حيث استخدمت هذه الدراسة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كأداة لقياس الأداء، لعينة مكونة من 32 شركة مقرها ساراواك مدرجة في بورصة ماليزيا، وتغطي الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة المراجعة ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي بأداء الشركة.
- واختبرت دراسة (Amer et al. (2014 أثر خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، وعدد الاجتماعات، والاستقلال، وخبرة الأعضاء) في أداء وقيمة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، بالتطبيق على بيانات 50 شركة في الفترة من 2004 إلى 2012، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كلٍّ من: الخبرة المالية للأعضاء، وعدد الاجتماعات، وأداء وقيمة الشركة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال الأعضاء وقيمة الشركة. بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وأداء وقيمة الشركة.
- واختبرت دراسة (Andreou et al. (2016 العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل. وبالتطبيق على 1552 شركة مسجلة بسوق الولايات المتحدة الأمريكية للأسهم في الفترة من 2002 إلى 2013، لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين استقلال وخبرة أعضاء لجنة المراجعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم. وهدفت دراسة نويجي (2017) إلى اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة. وبالتطبيق على 185 مشاهدة للشركات المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة من 2012 إلى 2016، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم لجنة المراجعة في قيمة الشركة، بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كلٍّ من خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في استقلال اللجنة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة وتكرار الاجتماعات، وقيمة الشركة.

وبحثت دراسة (Ali and Amir (2018) أثر خصائص لجنة المراجعة في قيمة الشركات المسجلة بسوق باكستان للأسهم، وباستخدام بيانات 14 شركة في الفترة من 2013 إلى 2016، توصلت إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد اجتماعات اللجنة وقيمة الشركة، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة الشركة، بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وقيمة الشركة.

وهدفت دراسة (Agyemang and Schadewitz (2018) إلى البحث عن تأثير تبني لجنة المراجعة على القيمة المالية للمؤسسات المالية في المملكة المتحدة، كما درست تأثير إنشاء لجنة المراجعة على قيمة الشركة خلال فترة ما قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لعينة مكونة من 63 مؤسسة مالية بريطانية، وتغطي فترة 12 سنة. وتوصلت النتائج التجريبية لهذه الدراسة إلى أن اعتماد لجنة المراجعة من قبل المؤسسات المالية له تأثير إيجابي ومعنوي على قيمة الشركة.

وهدفت دراسة (Mohammed et al. (2019) إلى قياس أثر خصائص لجنة المراجعة في أداء الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، باستخدام بيانات 69 شركة في الفترة من 2012 إلى 2015، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وأداء الشركات العراقية، بينما وجدت علاقة طردية ومعنوية بين استقلال لجنة المراجعة وأداء الشركات.

واختبرت دراسة (Oncioiu et al. (2022) أثر خصائص لجنة المراجعة في القيمة السوقية للشركات، وباستخدام مؤشر لجودة تكوين لجنة المراجعة يشمل استقلال اللجنة ووجود خبراء بها، وعدد الأعضاء، وعدد الاجتماعات، وبالتطبيق على 53 شركة مقيدة بسوق ألمانيا للأسهم خلال الفترة من 2009م إلى عام 2011م لدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة تكوين لجنة المراجعة في القيمة السوقية للشركات.

من تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة، يخلص الباحثان مما سبق إلى أن العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وقيمة الشركة محل جدل بين الدراسات السابقة، حيث تؤيد بعض الدراسات أن هناك علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة وقيمة الشركة، في حين خلصت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وقيمة الشركة علاقة إيجابية؛ حيث كلما زاد عدد أعضاء اللجنة زاد تنوع المهارات والمعرفة؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء الشركة وقيمتها في السوق. كما يخلص الباحثان مما سبق إلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة على العلاقة الإيجابية بين المعرفة والخبرة المالية للجنة المراجعة وقيمة الشركة، وإلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة على العلاقة الإيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة الشركة، وذلك في بيئات مختلفة عن البيئة السعودية؛ ولذلك يحاول الباحثان اختبار هذه العلاقات في البيئة السعودية، مما يقود إلى استخلاص الفروض التالية:

**الفرض الأول:** يؤثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

**الفرض الثاني:** تؤثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

**الفرض الثالث:** يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

**2.2. تحليل البحث المحاسبي الذي تناول تأثير الملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة واستخلاص فروض البحث من الرابع إلى السادس.**

ركزت دراسة (Shleifer and Vishny (1997) على الآثار السلبية لملكية العائلة على الأداء المالي، حيث ترى أن الشركات العائلية شكل مؤسسي غير فعال نسبياً وغير مربح؛ لأن العائلة المساهمة تعمل لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة التي قد تتعارض مع باقي أقلية المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت أن الشركات العائلية تقوم بتعيين بعض المساهمين في مناصب إدارية وتنفيذية، وهؤلاء المساهمون ناقصهم الخبرة الإدارية والتنفيذية؛ الأمر الذي يعكس سلبياً ومعنوياً على الأداء المالي للشركة. كما تميل الشركات العائلية إلى التعامل مع الشركة كحزمة توظيف عائلية أو بنك خاص، وقد يحددون مناصب إدارية عليا لأعضاء الأسرة بدلاً من توظيف مديرين متخصصين مؤهلين وقادرين.

وتشير دراسة (Anderson and Reeb (2003) إلى أن الشركات التي تسيطر عليها العائلة هي أكثر قيمة وأفضل أداء من الشركات غير العائلية؛ حيث تبين أن الشركات التي تسيطر عليها العائلة في مؤشر Standard & Poor's تفوقت على الشركات التي لا تسيطر عليها العائلة بنسبة 6.65% في عائدات الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأن الشركات ذات الملكية العائلية لديها نسبة أعلى من السوق إلى رأس المال وعائدات سوق الأسهم من الشركات غير العائلية ذات حجم مماثل. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها من 435 شركة كبيرة في 12 دولة أوروبية، أنه بعد السيطرة على الصناعة وهيكل رأس المال ارتبط تركيز ملكية العائلة ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً بربحية الشركات وقيمتها السوقية؛ وعليه فإنه في ظل ظروف الإدارة الفعالة للعائلة من المرجح أن تؤثر ملكية العائلة على أداء الشركات، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل وجود رئيس تنفيذي للعائلة ومديرين عائلين كبار يمكن للعائلة مواءمة مصالح الشركة بسهولة مع مصالح العائلة، كما أن الوجود المستدام لإدارة للعائلة يخلق آثار سمعة قوية توفر حوافز لمديري العائلة لمراقبة إدارة الشركة، وتعظيم الربحية والأداء المالي.

وتوصلت دراسة علي (2013) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الملكية العائلية وقيمة الشركة، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى أن زيادة مستوى الملكية العائلية ينتج عنه خلق حوافز لدى المساهمين المسيطرين لتكوين ثروات، وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين الآخرين، مما يعكس سلباً على قيمة الشركة.

وتبين دراسة (Hirigoyen and Poulain (2014) أن فعالية الرقابة للجان المراجعة تكون أقوى عندما لا يكون هناك أي من أعضاء العائلة في مجلس الإدارة، وأن الشركات المسيطر عليها من قبل العائلة لديها رغبة في إنشاء لجان المراجعة بصورة اختيارية، وهذه اللجان لها تأثير محدود على الحد من إدارة الأرباح التي تقلل من الصراع بين أغلبية وأقلية حملة الأسهم. كما أن لجان المراجعة داخل المؤسسات العائلية تساعد في تقليل إدارة الأرباح، حيث إن إنشاء لجان المراجعة سيعمل على تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير، وله فائدة كبيرة في حماية مصالح أقلية حملة الأسهم. كما أن الفعالية الرقابية للجان المراجعة تتخفف بصورة ملموسة إذا كان مجلس إدارة الشركة مُسيطرًا عليه من قبل أعضاء اللجنة، بسبب ولاء أعضاء لجنة المراجعة لأعضاء العائلة الذين ساهموا في تعيينهم في مجلس إدارة الشركة.

وفيما يخص حوكمة الشركات، فقد أوضحت دراسة محمد (2015) وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الملكية العائلية وكل من نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. وفسرت الدراسة ذلك بسبب عدم اهتمام الملاك بتفعيل حوكمة الشركات بصورة جيدة؛ حتى لا يحد ذلك أو يقلص من سيطرة العائلة على الشركة أو يقلل حصولها على المنافع الخاصة.



كما توصلت دراسة (Omar and Hussainey 2016) إلى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات العائلية، من خلال انخفاض الاستحقاقات الاختيارية، حيث تكون الملكية المركزة عاملاً أساسياً لمراقبة الأداء، وبالتالي تكون قادرة على الحد من سلوك إدارة الأرباح.

وأكدت دراسة المدبولي (2017) على وجود علاقة بين هيكل الملكية العائلية والأداء المالي، بالإضافة إلى مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، حيث أشارت الدراسة إلى أن الملكية العائلية للشركة ترتبط إيجابياً ومعنوياً مع أداء الشركات، من خلال مقارنتها بأداء الشركات غير العائلية، نتيجة أن العائلة تعمل على تحسين سمعة الشركة؛ مما يضمن استمرارها في المستقبل، وتحسين الأداء المالي للشركة.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى وجود تأثير مختلف لخصائص لجنة المراجعة في الشركات العائلية عن غير العائلية، وهو ما يقود إلى استخلاص الفروض التالية:

الفرض الرابع: يختلف تأثير عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

الفرض الخامس: يختلف تأثير الخبرة المالية للجنة المراجعة في الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

الفرض السادس: يختلف تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

### 3. الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة بشأن العلاقة بين خصائص لجان المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) وقيمة الشركة، وكذلك أثر الملكية العائلية على هذه العلاقة باعتباره متغيراً مُعدّلاً، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2017م إلى 2021م.

#### 1.3. مجتمع الدراسة وعينتها.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، وتمثلت عينة البحث في عينة حكومية انتقائية من الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من 2017م إلى 2021م. ولإجراء الدراسة التطبيقية، قام الباحثان باختيار عينة من الشركات وفقاً للمعايير التالية: أن تكون الشركة مدرجة في السوق المالية السعودية، وألا تنتمي الشركة إلى قطاع البنوك وشركات التأمين والتمويل والصناديق الاستثمارية، لما لها من خصائص تميز طبيعة عملها وتنعكس على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات، وأن تنتهي السنة المالية في 12/31 من كل عام، وتوافر القوائم المالية، وكذلك أسعار الأسهم للشركات خلال فترة الدراسة، وأن تكون العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية لشركات العينة هي الريال السعودي لغرض تحقيق التجانس في عملية القياس.

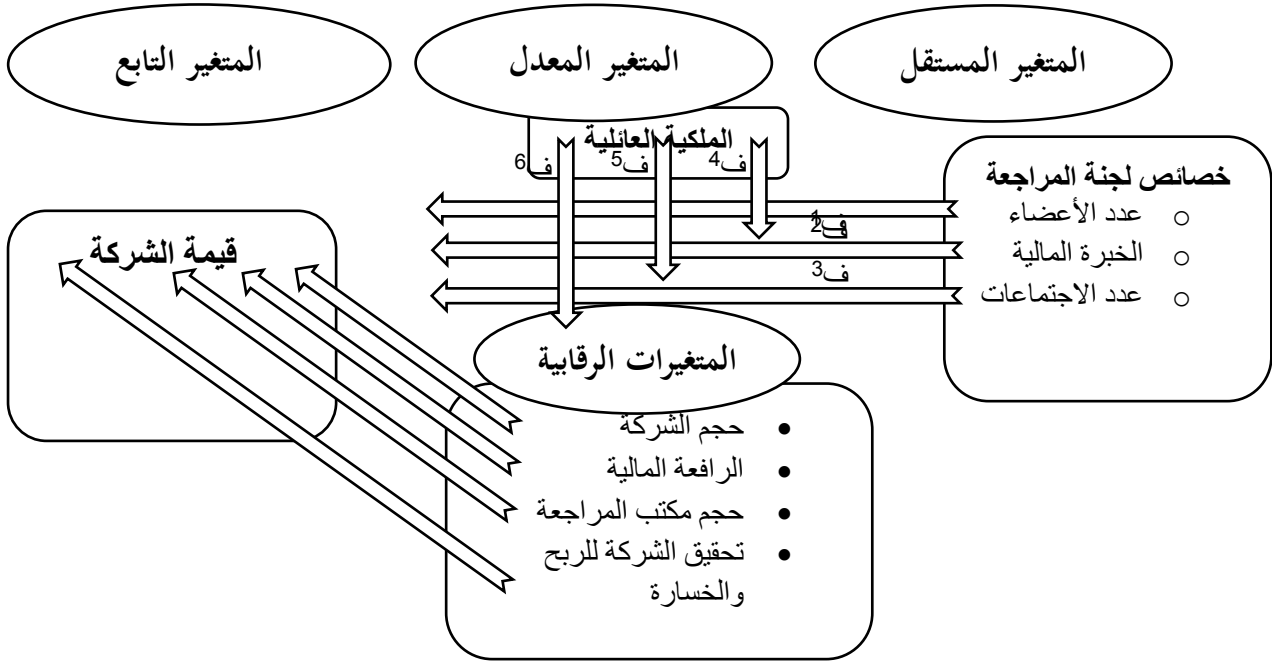
وقد نتج عن ذلك اختيار (50) شركة من (16) قطاعاً على مدار فترة الدراسة من عام 2017م إلى عام 2021م لتمثل عينة الدراسة (مرفق ببيان بأسماء الشركات التي دخلت عينة الدراسة)، وبالتالي يكون عدد المشاهدات (250) مشاهدة موزعة على النحو المبين بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): توزيع العينة على قطاعات السوق.

م	القطاع	عدد الشركات بالقطاع	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى عدد شركات القطاع	نسبة شركات العينة إلى إجمالي شركات العينة
1	التطبيقات وخدمات التقنية	1	1	%100	%2
2	إدارة وتطوير العقارات	10	3	%30	%6
3	الاتصالات	4	2	%50	%4
4	الأدوية	2	1	%50	%2
5	الإعلام والترفيه	2	2	%100	%4
6	الخدمات الاستهلاكية	8	4	%50	%8
7	الخدمات التجارية والمهنية	3	1	%33	%2
8	الرعاية الصحية	7	3	%43	%6
9	السلع الرأسمالية	11	3	%27	%6
10	السلع طويلة الأجل	6	3	%50	%6
11	الطاقة	5	2	%40	%4
12	المرافق العامة	2	1	%50	%2
13	المواد الأساسية	41	11	%27	%22
14	النقل	4	2	%50	%4
15	إنتاج الأغذية	13	5	%38	%10
16	تجزئة الأغذية	4	3	%75	%6
17	تجزئة السلع الكمالية	8	3	%38	%6
	<b>الإجمالي</b>	<b>131</b>	<b>50</b>	<b>%38</b>	<b>%100</b>

### 2.3. نموذج الدراسة:

والذي يتضمن اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) على قيمة الشركة، وإلى أي مدى يختلف هذا الأثر باختلاف الملكية العائلية، وتبعاً لذلك يظهر نموذج الدراسة على النحو التالي:



### 3.3. توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

تشمل متغيرات الدراسة أربعة متغيرات هي: المتغير المستقل، وهو خصائص لجنة المراجعة، وتمثل في عدد الأعضاء والخبرة المالية وعدد الاجتماعات، والمتغير التابع وهو قيمة الشركة، والمتغير المعدل وهو الملكية العائلية، بالإضافة إلى مجموعة من متغيرات الرقابة. وذلك على النحو التالي:

**المتغير التابع: قيمة الشركة:** ويعتمد الباحثان في قياس القيمة السوقية للشركة على لحظة الإعلان عن القوائم المالية في السوق المالية السعودية، من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لحاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في سعر السهم السوق في تاريخ إصدار القوائم المالية (يونس 2011).

**المتغير المستقل: خصائص لجنة المراجعة:** واعتمد الباحثان على عدد من المتغيرات الفرعية لقياس خصائص لجنة المراجعة هي:

- عدد أعضاء لجنة المراجعة: ويقاس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة المراجعة أعضاء اللجنة (Lin et al. 2009).
- الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة: ويقاس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلات علمية في مجال المحاسبة والمالية (Mohamad-Nor et al. 2010).
- عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة: ويقاس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لعدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام (عبد الحليم 2013).

**المتغير المعدل للعلاقة: الملكية العائلية:** ويقاس الملكية العائلية بنسبة الأسهم المملوكة لأفراد العائلة المساهمين إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (السمادوني 2020).

**المتغيرات الرقابية:** اعتمادًا على البحث المحاسبي السابق (Chung et al. (2005)، (Jelinek (2007)، (Svanberg and Ohman (2015)، والحنوي (2015)، فقد اعتمد الباحثان على عدد من المتغيرات الرقابية هي:

- **حجم الشركة:** ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول نهاية الفترة (Chung et al. 2005).
- **الرافعة المالية:** وتقاس بإجمالي الديون إلى حقوق الملكية (Jelinek 2007).
- **حجم مكتب المراجعة:** وتقاس بمتغير وهمي وفق دراسة (Svanberg and Ohman 2015) على النحو التالي: شريك لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (BIG 4) = 1 أخرى = صفر
- **تحقيق الشركة لربح أو خسارة (Profit):** وتأخذ القيمة 1 في حالة تحقيق الشركة لأرباح، وصفرًا بخلاف ذلك، قياسًا على دراسة الحنوي (2015).

#### 4.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية:

قام الباحثان بالاعتماد على اختبار (t)، وكذلك الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، حيث يهدف تحليل الانحدار إلى الوصول لأفضل معادلة تمثل العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية، واعتمد الباحثان على أحد أهم البرامج الإحصائية SPSS Package الإصدار رقم (25).  
أولاً: اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال نماذج الانحدار التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Nind + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + e$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Fexp + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + e$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Nmet + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + e$$

حيث إن:

Y: قيمة الشركة.

Nind: عدد الأعضاء.

Fexp: توافر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

Nmet: عدد الاجتماعات.

Asset: حجم الشركة.

Lev: الرافعة المالية.

Audits: حجم مكتب المراجعة.

Profit: تحقيق الشركة لربح أو خسارة.

ثانياً: أثر الملكية العائلية على قوة واتجاه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات) وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال نماذج الانحدار التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Nind + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + \beta_6 Femo + \beta_7 nind.femo + e$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Fexp + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + \beta_6 Femo + \beta_7 Fexp.femo + e$$

$$Y = \beta_0 + \beta_1 Nmet + \beta_2 Asset + \beta_3 Lev + \beta_4 Audits + \beta_5 Profit + \beta_6 Femo + \beta_7 nmet.femo + e$$

حيث إن:

Nind، Fexp، Nmet، Asset، Lev، Profit، Audits: كما سبق.  
Femo: الملكية العائلية.

nind.femo: المتغير المعدل حاصل ضرب عدد الأعضاء في الملكية العائلية.

Fexp.femo: المتغير المعدل حاصل ضرب عدد الخبرات في الملكية العائلية.

nmet.femo: المتغير المعدل حاصل ضرب عدد الاجتماعات في الملكية العائلية.

#### 4. نتائج اختبار الفروض.

##### 1.4. نتائج اختبار الفرض الأول للبحث:

يستهدف الفرض الأول للبحث اختبار أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. وللتحقق مما إذا كان هناك أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 188.061، وقيمة P.-Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.891، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> للنموذج 0.790، مما يشير إلى أن متغير عدد أعضاء لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية يفسران 0.790 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

جدول رقم (2): نتائج تحليل انحدار أثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات.

P. value	T	B	Model
.000	11.382	6.469	(Constant)
.006	2.768	.672	Nind
.000	20.803	.666	Firms
.029	-2.201-	-.438-	Lev
.007	2.701	.250	Audits
.057	1.911	.187	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل  $R^2$  Adjusted هي 0.790

قيمة F المحسوبة هي 188.061

قيمة P.Value هي 0.000

القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.891

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 2.768، وقد بلغت قيمة P Value لها 0.006 (أقل من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة طردية ومعنوية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، أي أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يؤثر إيجاباً ومعنوياً على قيمة الشركات، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الأول للبحث.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Zábojníková (2014 التي توصلت إلى أن حجم لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على قيمة الشركة، وكذلك مع دراسة نويجي (2017) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم لجنة المراجعة على قيمة الشركة، وتختلف في نتائجها مع دراسة (Amer et al. (2014 التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة وقيمة الشركة، وكذلك مع دراسة (Hsu (2008 التي توصلت إلى أن المجلس الأصغر حجماً يتخذ قرارات أكثر كفاءة وأكثر فعالية، وكذلك مع دراسة (Al-Matari et al. (2012 التي لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية على قيمة الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.

ويمكن تفسير النتيجة التي توصلت إليها الدراسة بأنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة زاد تنوع المهارات والمعرفة، وبالتالي زادت جودة عملية المراجعة؛ مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة، وبالتالي على قيمتها السوقية.

#### 2.4. نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث:

يستهدف الفرض الثاني للبحث اختبار أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. ومن أجل اختبار هذا الفرض، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات.

ويتضح من الجدول رقم (3) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 177.178، وقيمة P.Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.873، كما بلغ معامل التحديد المعدل  $R^2$  Adjusted للنموذج 0.781، مما يشير إلى أن متغير الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية يفسران 0.781 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

جدول رقم (3): نتائج تحليل انحدار أثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات.

P. value	T	B	Model
.000	11.018	6.447	(Constant)
.583	.549	.057	Fexp
.000	23.168	.709	Firms
.041	-2.050-	-.416-	Lev
.019	2.353	.221	Audits
.062	1.877	.189	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> هي 0.781  
قيمة F المحسوبة هي 177.178  
قيمة P. value هي 0.000  
القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.873  
القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 0.549، وقد بلغت قيمة P.Value لها 0.583 (أكبر من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة طردية وليست معنوية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض الثاني للبحث.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Andreou et al. (2016) التي لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، ودراسة (Mohammed et al. (2019) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وأداء الشركات العراقية. وتختلف هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة (Hsu (2008، ودراسة (Aldamen et al.(2012) ودراسة (Defond et al. (2005) التي توصلت إلى أن الخبرة المالية في لجان المراجعة تساهم في زيادة قيمة الشركة.

ويمكن للباحث تفسير ذلك بالالتزام الشركات بالمادة (54) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية، والتي تتضمن أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

### 3.4. نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث:

يستهدف الفرض الثالث للبحث اختبار تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. ومن أجل اختبار هذا الفرض، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة الشركات، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على قيمة الشركات.

ويتضح من الجدول رقم (4): أن نموذج الانحدار معنوي، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 181.364، وقيمة P.Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)،

كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.858، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> للنموذج 0.784، مما يشير إلى أن متغير عدد اجتماعات لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية يفسران 0.784 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

**جدول رقم (4): نتائج تحليل انحدار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على قيمة الشركات.**

P. value	T	B	Model
6.417	10.929	6.417	(Constant)
.088	.740	.088	nmet
.700	23.496	.700	Firms
-.398-	-1.958-	-.398-	Lev
.225	2.405	.225	Audits
.187	1.884	.187	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> هي 0.784  
قيمة F المحسوبة هي 181.364  
قيمة P. value هي 0.000  
القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.858  
القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 0.740، وقد بلغت قيمة P.Value لها 0.088 (أكبر من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة طردية وليست معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات وقيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض الثالث للدراسة.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (Ali and Amir (2018) ودراسة نويجي (2017) اللتين توصلتا إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد اجتماعات اللجنة وقيمة الشركة. وتختلف هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة (Zábojníková, (2014) ودراسة (Hsu (2008)، ودراسة (Amer et al. (2014) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة الشركات، حيث إن الدراسة الحالية وجدت علاقة طردية ولكن غير معنوية.

#### 4.4. نتائج اختبار الفرض الرابع للبحث:

يستهدف الفرض الرابع للبحث اختبار مدى اختلاف تأثير عدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنةً بالشركات غير العائلية. ومن أجل اختبار هذا الفرض، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى التفاعل بين عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر لتفاعل أعضاء لجنة المراجعة مع الملكية العائلية على قيمة الشركات.

ويتضح من الجدول رقم (5) أن نموذج الانحدار معنوي؛ حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 145.319، وقيمة P.Value تساوي 0.000 (أقل من 5%).



كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.909، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> للنموذج 0.802، مما يشير إلى أن متغيرات الدراسة تفسر 0.802 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

جدول رقم (5): نتائج تحليل انحدار عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية على قيمة الشركات.

P. value	T	B	Model
.000	8.871	10.325	(Constant)
.005	-2.850-	-3.901-	Nind
.006	-2.770-	-.721-	Femo
.001	3.373	.528	nind.femo
.000	19.718	.637	Firms
.065	-1.851-	-.359-	Lev
.007	2.731	.247	Audits
.006	2.793	.274	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> هي 0.802

قيمة F المحسوبة هي 145.319

قيمة P. value هي 0.000

القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.909

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 3.373، وقد بلغت قيمة P.Value لها 0.001 (أقل من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية وقيمة تلك الشركات، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الرابع للبحث، وهذا يعني وجود أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على القيمة السوقية بين الشركات العائلية وغير العائلية.

وتتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة Rashid et al. (2013) ودراسة نويجي (2017) اللتين توصلتا إلى أن خصائص لجان المراجعة لها تأثير إيجابي ومعنوي على قيمة الشركة، وتختلف في نتائجها مع دراسة Al-Matari (2012). ودراسة Amer et al. (2014) ودراسة Ali and Amir (2018) التي لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وقيمة الشركات.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة تمكّنهم من القيام بمهامهم المختلفة، وتنوع خبراتهم بما ينعكس إيجاباً على الأداء، وبالتالي على قيمة الشركات.

## 5.4. نتائج اختبار الفرض الخامس للبحث:

يستهدف الفرض الخامس للبحث اختبار مدى اختلاف تأثير الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالشركات غير العائلية. ومن أجل اختبار هذا الفرض، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى التفاعل بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر لتفاعل الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة مع الملكية العائلية على قيمة الشركات في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية.

ويتضح من الجدول رقم (6) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 119.275، وقيمة P.Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.901، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> للنموذج 0.793، مما يشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر 0.793 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

جدول رقم (6): نتائج تحليل انحدار الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية على قيمة الشركات.

P. value	T	B	Model
.000	10.998	6.690	(Constant)
.068	-1.834-	-.218-	Fexp
.703	-.382-	-.368-	Femo
.829	.216	.203	Fexp.femo
.000	19.661	.650	Firms
.040	-2.066-	-.414-	Lev
.003	2.984	.277	Audits
.011	2.578	.259	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> هي 0.793  
قيمة F المحسوبة هي 119.275  
قيمة P. value هي 0.000  
القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.901  
القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 0.216، وقد بلغت قيمة P.Value لها 0.829 (أكبر من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة طردية وليست معنوية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية وقيمة تلك الشركات، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض الخامس للبحث، وهذا يعني أن الخبرة المتوفرة في أعضاء لجنة المراجعة لا تزيد من قيمة الشركة سواء في الشركات العائلية أو غير العائلية.

وتتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة Al-Matari et al. (2012)، ودراسة Andreou et al. (2016)، ودراسة نويجي (2017) التي لم تتوصل إلى وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. وتختلف في نتائجها مع دراسة Rashid et al. (2013) ودراسة Amer et al. (2014) اللتين توصلتا إلى وجود علاقة معنوية بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركات، ودراسة Mohammed et al. (2019) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة وقيمة الشركة. ويمكن تفسير ذلك بالتزام الشركات بالمادة رقم (54) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية، والتي تضمنت أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

#### 6.4. نتائج اختبار الفرض السادس للبحث:

يستهدف الفرض السادس للبحث اختبار مدى اختلاف تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على قيمة الشركات العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالشركات غير العائلية. ومن أجل اختبار هذا الفرض، اعتمد الباحث على معادلة الانحدار للمتغير الذي يشير إلى التفاعل بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات العائلية، ففي حال كان هذا المعامل معنوياً، فإن هذا يدل على وجود أثر لتفاعل عدد اجتماعات لجنة المراجعة مع الملكية العائلية على قيمة الشركات. ويتضح من الجدول رقم (7) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة 119.751، وقيمة P.Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث إن قيمة Durbin Watson تساوي 0.865، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> للنموذج 0.792، مما يشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر 0.792 من المتغير التابع (قيمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية).

جدول رقم (7): نتائج تحليل انحدار لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات العائلية على قيمة الشركات.

P. value	T	B	Model
.000	11.262	6.867	(Constant)
.688	.402	.049	Nmet
.539	-.615-	-.870-	Femo
.861	.176	.162	nmet.femo
.000	19.324	.644	Firms
.051	-1.965-	-.393-	Lev
.004	2.908	.270	Audits
.014	2.470	.248	Profit

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> هي 0.792

قيمة F المحسوبة هي 119.751

قيمة P. value هي 0.000

القيمة الإحصائية Durbin Watson هي 0.865

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

ويتبين من الجدول السابق أن قيمة (t) كانت موجبة تساوي 0.176، وقد بلغت قيمة P.Value لها 0.861 (أكبر من 5%)، وهذا يعني وجود علاقة طردية وليست معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات العائلية وقيمة تلك الشركات، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض السادس للبحث، وهذا يعني أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة لا يزيد من قيمة الشركة سواء في الشركات العائلية أو غير العائلية.

وتتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة (AI-Matari et al. (2012) ودراسة نويجي (2017) اللتين لم تتوصلا إلى وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية، وتختلف في نتائجها مع دراسة (Rashid et al. (2013) ودراسة (Amer et al. (2014) اللتين توصلتا إلى وجود علاقة معنوية بين خصائص لجان المراجعة وقيمة الشركات، ودراسة (Ali and Amir (2018) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة الشركة.

ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة تعدُّ مؤشرًا على وجود مخاطر قد تؤثر على الشركة سلبًا، وبالتالي احتمال انخفاض قيمتها نتيجة لذلك.

#### 5. خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر الدور المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة، والتي تشمل: عدد الأعضاء، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات، وذلك باستخدام عينة من الشركات العائلية وغير العائلية المدرجة بالسوق المالية السعودية عن فترة من 2017 وحتى 2021. ويمكن تلخيص نتائج البحث كما يلي:

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات، ويمكن تفسير النتيجة التي توصلت إليها الدراسة بأنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة زاد تنوع المهارات والمعرفة، وبالتالي زادت جودة عملية المراجعة؛ مما ينعكس إيجابًا على أداء الشركة، وبالتالي على قيمتها السوقية.
- وجود تأثير إيجابي وليس معنويًا لخبرة لجنة المراجعة على قيمة الشركات، ويمكن تفسير ذلك بعدم التزام الشركات بالمادة رقم (54) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية، والذي تضمن أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة مختصًا بالشؤون المالية والمحاسبية.
- وجود تأثير إيجابي وليس معنويًا لعدد الاجتماعات على قيمة الشركات، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يعد مؤشرًا على وجود مخاطر قد تؤثر على الشركة سلبًا، وبالتالي احتمال انخفاض قيمتها نتيجة لذلك.
- وجود علاقة طردية ومعنوية لعدد الاجتماعات على قيمة الشركة، وهذا يعني وجود أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على القيمة السوقية بين الشركات العائلية وغير العائلية.
- وجود علاقة طردية وليست معنوية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات العائلية وقيمة تلك الشركات، وهذا يعني أن الخبرة المتوفرة في أعضاء لجنة المراجعة لا تزيد من قيمة الشركة سواء في الشركات العائلية أو غير العائلية.
- وجود علاقة طردية وليست معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات العائلية وقيمة تلك الشركات، وهذا يعني أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة لا يزيد من قيمة الشركة سواء في الشركات العائلية أو غير العائلية.

**وقدم البحث عدد من التوصيات أهمها:**

1. ضرورة دعم استقلالية لجنة المراجعة لتقوم بدورها المنوط بها على أكمل وجه وبما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية.
2. ضرورة قيام الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بمراعاة توفر خبرات مالية ومحاسبية عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة؛ لما لذلك من أثر إيجابي على قيمة الشركة.
3. يجب وضع مقياس شامل لقياس أداء لجنة المراجعة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من قبل هيئة السوق المالية السعودية، والذي يعبر عن الأداء الحقيقي لهذه اللجنة.

**واستكمالاً لهذا البناء يقترح الباحث بعض الموضوعات البحثية التالية على زملائه الباحثين.**

1. إجراء أبحاث مستقبلية في تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي للبنوك التجارية.
2. إجراء أبحاث مستقبلية في أثر خصائص لجان المراجعة على درجة كفاءة المراجعة الداخلية بالنسبة للشركات المقيدة في السوق المالية السعودية.
3. إجراء أبحاث مستقبلية في دراسة أثر خصائص لجان المراجعة على التحول الرقمي للشركات في المملكة العربية السعودية.
4. دراسة محددات خصائص لجنة المراجعة في الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية.

**6. قائمة المراجع:****1.6. المراجع العربية:**

- الحناوي، السيد محمود. (2015). دراسة أثر حوكمة الشركات على قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية المصري [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم. (2006). تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في شركات المساهمة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية: 31 (4)، 395-416.
- الخيال، توفيق عبد المحسن. (2009). تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية. مجلة الفكر المحاسبي: 13 (1)، 191-246.
- رضوان، إيهاب ديب مصطفى. (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر السيولة في ضوء معايير التدقيق الدولية [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- السمدوني، حماده فتح الله محمد. (2020). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية - مع دراسة تطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كفر الشيخ، مصر.
- عباد، منير محمود. (2004). أثر هيكل رأس المال على ربحية وقيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

- عبد الحلیم، أحمد حامد. (2013). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*: 17 (2)، 527 – 611.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد. (2013). علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الزقازيق، الإسماعيلية، مصر.
- علي، حنان أيمن محمد. (2013). دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- محمد، وليد محمد عبد العزيز. (2015). دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية على جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر.
- المديولي، داليا محمد خيرى. (2017). مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*: 54 (1)، 1-38.
- نويجي، حازم محفوظ محمد. (2017). أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة. *مجلة التجارة والتمويل*: 37 (4)، 134-172.

## 2.6. المراجع الأجنبية:

- Agyemang-Mintah, P., & Schadewitz, H. (2018). Audit committee adoption and firm value: evidence from UK financial institutions. *International Journal of Accounting & Information Management*, 26(3), 205-226.
- Aldamen, H., Duncan, K., Kelly, S., McNamara, R., & Nagel, S. (2012). Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis. *Accounting & finance*, 52(4), 971-1000.
- Ali, K., & Amir, M. (2018). Impact of Audit Committee structure on firms' value in Pakistan: Evidence from the Cement Sector. *Journal of Corporate Governance Research*, 2 (1), 42-57.
- Al-Mamun, A., Yasser, Q. R., Rahman, M. A., Wickramasinghe, A., & Nathan, T. M. (2014). Relationship between audit committee characteristics, external auditors and economic value added (EVA) of public listed firms in Malaysia. *Corporate Ownership & Control*, 12(1), 899-910.

- Al-Matari, Y. A., Al-Swidi, A. K., FADZIL, F. H. B. H., & Al-Matari, E. M. (2012). Board of directors, audit committee characteristics and the performance of Saudi Arabia listed companies. *International Review of Management and Marketing*, 2(4), 241-251.
- Amer, M., Ragab, A. A., & Shehata, S. E. (2014). Audit committee characteristics and firm performance: Evidence from Egyptian listed companies. In *Proceedings of 6th Annual American Business Research Conference* (Vol. 9, No. 10, pp. 1-25).
- Anderson, R. C., & Reeb, D. M. (2003). Founding-family ownership and firm performance: evidence from the S&P 500. *The journal of finance*, 58(3), 1301-1328.
- Andreou, P. C., Antoniou, C., Horton, J., & Louca, C. (2016). Corporate governance and firm-specific stock price crashes. *European Financial Management*, 22(5), 916-956.
- Brick, I. E., & Chidambaran, N. K. (2007). Board meetings, committee structure, and firm performance. *Committee Structure, and Firm Performance*.
- Brown, L., and M. Caylor. (2004). Corporate governance and firm performance. *Social Science Research Network*. Available at: <http://ssrn.com/abstract=586423> .
- Chan, K. C., & Li, J. (2008). Audit committee and firm value: Evidence on outside top executives as expert-independent directors. *Corporate Governance: An International Review*, 16(1), 16-31.
- Chung, R., Firth, M., & Kim, J. B. (2005). Earnings management, surplus free cash flow, and external monitoring. *Journal of business research*, 58(6), 766-776.
- Defond, M. L., & Hung, M. (2004). Investor protection and corporate governance: Evidence from worldwide CEO turnover. *Journal of accounting research*, 42(2), 269-312.
- Gan, K., Saleh, Z., Abessi, M., & Huang, C. C. (2013). Intellectual capital disclosure in the context of corporate governance. *International Journal of Learning and Intellectual Capital*, 10(1), 52-70.
- Habbash, M. (2016). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia. *Social Responsibility Journal*, 12(4), 740-754.
- Hirigoyen, G., & Poulain-Rehm, T. (2014). The corporate social responsibility of family businesses: An international approach. *International Journal of Financial Studies*, 2(3), 240-265.

- Hsu, H. E. (2008). Audit committees in US entrepreneurial firms. *Journal of American Academy of Business*, 13(1), 121-127.
- Jelinek, K. (2007). The effect of leverage increases on earnings management. *The Journal of Business and Economic Studies*, 13(2), 24.
- Lin, P., Hutchinson, M., & Percy, M. (2009). Can an effective audit committee help to mitigate earnings management in Chinese firms listed in Hong Kong?. In *Asian Finance Association 2009 International Conference*.
- Mohamad Naimi, M. N., Rohami, S., & Wan-Hussin, W. N. (2010). Corporate governance and audit report lag in Malaysia. *Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia (October 20, 2010). Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 6(2),153-182.
- Mohammed, B. H., Flayyih, H. H., Mohammed, Y. N., and Abbood, H. Q. (2019), The Effect of Audit Committee Characteristics and Firm Financial Performance: An Empirical Study on Listed Companies in Iraq Stock Exchange, *Journal of Engineering and Applied Sciences*, 14 (14), 4919-4926.
- Omair Alotaibi, K., & Hussainey, K. (2016). Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. *International Journal of Disclosure and Governance*, 13(4), 364-393.
- Oncioiu, I., Petrescu, A. G., Bilcan, F. R., Petrescu, M., Fülöp, M. T., & Topor, D. I. (2020). The influence of corporate governance systems on a company's market value. *Sustainability*, 12(8), 1-15.
- Rashid, R. M., Rahim, R. A., Yahya, N. C., & Othman, R. (2013). Characteristics and Performance of Audit Committee among Listed Government Linked Companies in Malaysia. *corporate governance*, 1, 2.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. *The journal of finance*, 52(2), 737-783.
- Svanberg, J., & Öhman, P. (2015). Auditors' identification with their clients: Effects on audit quality. *The British accounting review*, 47(4), 395-408.



- Tornyeva, K., & Wereko, T. (2012). Corporate governance and firm performance: Evidence from the insurance sector of Ghana. *European Journal of Business and Management*, 4(13), 69-97.
- Zájbojníková, G. (2014). The audit committee characteristics and firm performance: Evidence from the UK.

**Doi:** [doi.org/10.52133/ijrsp.v4.42.5](https://doi.org/10.52133/ijrsp.v4.42.5)